العرب
الأربعاء 2021/09/22
السنة 44 العدد 12187

صناعة الغاز العالمية تفقد قوة الدفع لانحسار حجم الاستثمارات

كبار المنتجين مستعدون للتعامل مع الاضطراب في إمداد الأسواق الدولية

تطغى على كبار المنتجين حالة إجماع على أن طموحات تعزيز إنتاج الغاز الطبيعي المسال فقدت قوة الدفع الهائلة، التي مكنتها من تحقيق قفزات قياسية طيلة سنوات في ظل عزوف المستثمرين بسبب الأزمة الصحية العالمية حتى مع ارتفاع الأسعار بدرجة كبيرة، إضافة إلى الهواجس البيئية التي تضغط على الشركات المنتجة.

سوق الغاز كاسدة

دبي – ألقى أكبر منتجي الغاز في العالم باللوم على ارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية إلى انحسار حجم الاستثمارات في القطاع خلال الأشهر الماضية رغم أنهم يتوقعون تعافي الطلب قليلا مع المضي قدما في تخفيف قيود الإغلاق حول العالم.

وكبح تفشي فايروس كورونا منذ مارس العام الماضي شهية صناعة الغاز العالمية حيث فضلت العديد من شركات الطاقة تأجيل بعض المشاريع لحين اتضاح الرؤية وحتى لا تتكبد خسائر قد تفقدها التوازن في السوق.

ولا يتوقع القطاع أي تغير في الآفاق القوية بعيدة المدى للطلب بعد أزمة كوفيد – 19، لكنه يرجح نقصا في الإمدادات خلال السنوات الأربع المقبلة بسبب تأجيل مشروعات للغاز.

سعد الكعبي
عدم استثمار القطاع بشكل كاف يمنعنا من تغطية الطلب

سهيل المزروعي
الأسعار ستمر بفترات صعود وهبوط حتى تجد السوق استقرارها

ومع ذلك يبدي المنتجون استعدادهم للتعامل مع الاضطراب في إمداد الأسواق الدولية بالغاز من أجل الضغط على الأسعار أكثر حتى تكون في مستويات معقولة.

وشهد اليوم الأول من معرض ومؤتمر "غازتك 2021" الذي انطلق في إمارة دبي الثلاثاء، وهو أول حدث كبير للصناعة منذ ظهور الجائحة نقاشات حول مستقبل القطاع وسعى كبار المنتجين إلى تبديد حالة عدم اليقين المستمرة في سوق الغاز الطبيعي المسال.

وقال مسؤولون عن قطاع الطاقة إن العالم بحاجة لاستثمارات مستدامة في جميع أنواع الطاقة، داعين إلى الواقعية والتعقل بشأن تحول الطاقة، وكذلك التكاتف للتأكد من تحقيق "المهمة الهائلة" الخاصة بالتعامل مع تغير المناخ.

ورأوا أن العالم يعاني من نقص في إمدادات الغاز في الوقت الحاضر، وسط توقعات بأن تتعرض الأسعار لتقلبات خلال الفترة المقبلة بما أن السوق هي التي تحددها.

وأكد وزير الطاقة القطري سعد الكعبي على هامش المؤتمر الذي يستمر لثلاثة أيام أنه يعتقد أن أسعار الغاز المرتفعة حاليا تعكس نقصا في الاستثمار، إلى جانب نقص الإمدادات، لكنه أضاف أنه "لا يعتبر الوضع أزمة".

وقال إن "هناك طلبا كبيرا من جميع عملائنا، وللأسف ليست بإمكاننا تلبية احتياجات الجميع. للأسف، من وجهة نظري، هذا يرجع إلى عدم استثمار السوق بشكل كاف في القطاع".

وأعرب عن أمله في استقرار السوق من خلال عدم استمرار ارتفاع الأسعار وقال "نأمل ألا يحدث ذلك. لا نريد هذه الأسعار المرتفعة، ولا نعتقد أنها مفيدة للمستهلكين. لا نريد دولارين ولا نريد 20 دولارا.. نريد أن يكون لدينا سعر معقول ومستدام".

وتتمتع قطر بثالث أكبر احتياطي مؤكد من الغاز الطبيعي في العالم بعد كل من روسيا وإيران، وصادرتها السنوية تعتبر الثانية في العالم من حيث الحجم، وتقدر بأكثر من 123 مليار متر مكعب.

وتشير التقديرات إلى أن احتياطي قطر من الغاز يبلغ 25 تريليون متر مكعب، 14 في المئة من إجمالي تلك الاحتياطيات تبدو مؤكدة.

وتملك قطر، صاحبة التكلفة الأقل لإنتاج الغاز المسال، أكبر حقل غاز في العالم، وهو حقل مشترك مع إيران، وشجعت شروطها الميسّرة شركات كبرى مثل إكسون موبيل ورويال دانتش شل على استثمار عشرات المليارات من الدولارات في السابق.

وينعقد المؤتمر، في الوقت الذي تواجه فيه أوروبا أزمة غاز، مع ارتفاع الأسعار إلى مستويات قياسية، وحذر محللون من أن بعض البلدان قد تواجه انقطاع التيار الكهربائي عند حلول فصل الشتاء.

وارتفعت أسعار الغاز بنحو 280 في المئة في أوروبا هذا العام وبأكثر من 100 في المئة في الولايات المتحدة بسبب مجموعة من العوامل منها انخفاض مستويات التخزين وأسعار الكربون وانخفاض الإمدادات الروسية.

ومن المتوقع أن تشهد الأسعار بشكل عام ارتفاعا مطردا في نهاية العام الجاري، إذ ستتراوح ما بين 450 و480 دولارا لكل ألف متر مكعب في آسيا، مقابل ما بين 350 و400 دولار لكل ألف متر مكعب في أوروبا.

وقال سهيل المزروعي وزير الطاقة الإماراتي إن "أسعار الغاز المنخفضة ليست مستدامة وإن زيادة في الآونة الأخيرة تعكس العوامل الأساسية للسوق وقلة الاستثمار في القطاع".

وأضاف أن "أسعار الغاز ليست مستدامة عند دولارين أو ثلاثة دولارات. هناك حاجة لاستثمارات جديدة.. سوف تمر الأسعار بفترات صعود وهبوط حتى تجد السوق السعر المناسب. السوق هي من سيحرك السعر".

وأوضح أنه إذا استمرت الأسعار الحالية فسيكون ذلك عبئا على الكثير من الدول، وأنه على المدى الطويل، ستكون السوق غير مستعدة لقبول مثل هذه الأسعار.

وبصرف النظر عن عزوف الشركات عن الاستثمار بسبب قيود الإغلاق وضبابية وضعية الاقتصاد العالمي، فإن الهواجس البيئة تلقي بظلالها في أي مناسبة دولية للحديث عن صناعة الغاز باعتبارها أحد المتهمين بتأخير عملية الحد من الاحتباس الحراري.

وترى شركات رائدة في مجال الطاقة في الغاز الطبيعي وقودا رئيسيا في إطار مساعي العالم لخفض الانبعاثات الكربونية ليحل محل الفحم الأكثر تلويثا للبيئة وذلك رغم أن وكالة الطاقة الدولية قالت في تقرير نشرته في يونيو الماضي إنه يجب أن تتوقف الاستثمارات في مشاريع الوقود الأحفوري الجديدة فورا من أجل الوفاء بالأهداف التي تدعمها الأمم المتحدة للحد من ارتفاع درجات الحرارة عالميا.

ويقول ناشطون إن التوسع في الغاز الطبيعي يعمل على تأخير الانتقال إلى مصادر الطاقة المتجددة اللازمة لتحقيق الأهداف التي تدعمها الأمم المتحدة لمكافحة التغير المناخي.

الكويت ترتّب أوضاع ذراع استثماراتها السياحية لتجنّب فرضية تصفيتها

الكويت – تحركت الحكومة الكويتية أخيرا من أجل ترتيب أوضاع ذراع استثماراتها السياحية لتجنب فرضية تصفيتها بعد الضغوط التي مارسها برلمانيون للتخلص منها بعد أن قالوا إنها لم تؤدّ الدور المنوط بعهدتها.

وقال عبدالوهاب المرزوق الرئيس التنفيذي لشركة المشروعات السياحية الكويتية إن "الشركة تعتزم زيادة رأسمالها 250 مليون دينار (831.39 مليون دولار) ليصل إلى 300 مليون دينار من 50 مليونا حاليا".

وتتطلع الشركة التي تم تأسيسها عام 1976 إلى تنشيط السياحة في الدولة الغنية بالنفط، حيث تعول الحكومة على هذا القطاع الذي لا يساهم إلا بشكل يسير ولا تزال الدولة ضمن المراتب الأخيرة خليجيا في مؤشرات السياحة والسفر الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي.

وأشار المرزوق أثناء مؤتمر صحافي الثلاثاء إلى أن الشركة المملوكة للهيئة العامة للاستثمار (صندوق الثروة السيادية) للكويت تعتزم اقتراض 50 مليون دينار (166 مليون دولار) من بنوك محلية لتمويل جزء من مشروعاتها.

وقال "رؤيتنا هي أن نعيد العصر الذهبي للسياحة في الكويت.. القادم أفضل ويرفع الرأس". وأكد أن الشركة تسعى إلى تطبيق 95 مبادرة استراتيجية تتضمن مشروعات بتكلفة 380 مليون دينار (1.26 مليار دولار) على مدار عشر سنوات.

عبدالوهاب المرزوق
رؤيتنا هي أن نعيد العصر الذهبي للسياحة في الكويت

وتعرضت الشركة طيلة السنوات الأخيرة لموجة انتقادات بسبب تقاعسها في تنفيذ المشاريع السياحية، فبينما طالبت أوساط اقتصادية بخصخصة حصة لتعزيز كفاءة أعمالها، ارتأى نواب في مجلس الأمة أنه حان الوقت لتصفيتها.

ويقول خبراء إن خطوة التصفية لو تمت ستمهد الطريق لإعادة طرح تلك الأصول للاستثمار على الشركات الأجنبية المهتمة بتطوير صناعة السياحة والترفيه، وبالتالي فإنها ستدر إيرادات مستقرة وتسهم بدورها في تنويع مصدر الدخل المعتمد بشكل مفرط على النفط.

وكان مجموعة من البرلمانيين قد قدموا في وقت سابق هذا الشهر مشروع قانون يتم بموجبه تصفية شركة المشروعات الحكومية وأن يتم إلحاق أصولها بالخزينة العامة.

وأشاروا في مذكرة إيضاحية لمشروع القانون إلى أن الشركة "قامت في فترة من الفترات بتنفيذ ما عُهد إليها منذ تأسيسها، إلا أنها باتت غير قادرة على مواكبة المتغيرات في صناعة السياحة التي تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة وخبرات تشغيلية" لاستدامة المشاريع.

ونقلت قناة "العربية" عن رئيس اتحاد العقاريين بالكويت توفيق الجراح في ذلك الوقت قوله إن الشركة "وضعها غريب إذ أن رأسمالها محدود وتدير أصولا ضخمة، كما أن نموذج عملها غير صحيح". وأضاف "التصفية يجب أن تكون ضمن استراتيجية متكاملة تطرحها الحكومة".

ويرى منتقدو نشاط الشركة أن معظم مشروعاتها متهالكة ولذلك فهي تحتاج إلى تطوير، وأن أفضل طريقة لذلك هو إنشاء شركة قابضة تضم هذه المشاريع ويتم طرح الأصول للقطاع الخاص.

ولدى الشركة حقوق انتفاع للعديد من الأراضي والمرافق، كالمدينة الترفيهية التي كانت في منتصف ثمانينات القرن الماضي أول مدينة ألعاب كبرى في الشرق الأوسط، فضلا عن الواجهة البحرية وحديقتي الشعب وجنوب الصباحية وأبراج الكويت.

وتظهر بعض التقارير المحلية أن آخر مشروع نفذته الشركة هو منتزه الخيران وكان ذلك في 1988، أي أنها من قبل الغزو العراقي في العام 1990 لم تنفذ أي مشروع ترفيهي جديد.

ويلقي البعض باللوم على الجهات المسؤولة عن القطاع في عدم الترويج بشكل كاف للوجهة السياحية الكويتية مع ندرة الشراكات المبرمة مع شركات الطيران العالمية والفنادق لجذب الزوار.

وبحسب مجلس السفر والسياحة العالمي، فإنه من المتوقع أن ينمو القطاع السياحي الكويتي بنحو 4.5 في المئة سنويا حتى العام 2028.

ثورة الاقتصاد المستقبلي الإماراتية

سعد داود قرياقوس
أكاديمي عراقي
مقيم في أبوظبي

لا تبتعد الخطط والبرامج الاقتصادية المبتكرة التي أطلقتها دولة الإمارات العربية المتحدة مؤخرا في رؤيتها ومحتواها وأهدافها عن المبادرات الاقتصادية والتنموية المتميزة التي سبق أن أطلقتها ونفذتها خلال العقود الثلاثة الماضية.

الانطلاقة الاقتصادية الإماراتية المستقبلية الأخيرة تعد انعطافا عموديا ونوعيا في مسيرة التنمية والبناء الإماراتية المثيرة والجذابة، وحلقة مبتكرة ومكملة لسلسلة من المبادرات النوعية الرائدة التي ميزت تجربة دولة الإمارات في بناء المجتمع المتطور والمزدهر، وتأسيس كيان دولة معاصرة.

أكثر ما يستحق الإشادة والإشارة في حزمة المبادرات التنموية الأخيرة استنادها على مبادرة وطنية أُطلق عليها اسم "وثيقة مبادئ الخمسين" التي أرست أسس استراتيجية الدولة للعقود المقبلة.

تضمنت الوثيقة مبادئ السياسة الاقتصادية التي ركزت على أهمية رأس المال البشري ودوره المحوري في اقتصاد المستقبل، وعلى عدد آخر من مقومات بناء اقتصاد نشط ومتطور أهمها التوسع في تطبيق التقنيات الرقمية واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتوسيع حجم التجارة الخارجية ونطاقها.

إلى جانب الأبعاد الاقتصادية، احتوت الوثيقة حزمة من المبادئ السياسية العامة للدولة، لعل أبرزها تعزيز هيكل الاتحاد ومؤسساته، والالتزام بمبدأ حُسن الجوار، وتعزيز قيم الانفتاح والتسامح وحقوق الإنسان، وتأكيد الالتزامات الدوليَّة الإنسانيَّة لدولة الإمارات.

الأهداف الاستراتيجية من إطلاق مجموعة من المشاريع الرائدة تتجاوز الدوافع الاقتصادية التقليدية والمرحلية، كتحفيز الطلب الكلي على السلع والخدمات، ورفع مستويات الاستخدام والاستثمار، وتحسين جودة الحياة ورفاهية المجتمع.

إن الهدف الأساسي والأشمل يكمن في رسم الملامح المستقبلية للاقتصاد الإماراتي، وتوسيع طاقته الاستيعابية، وتعزيز قوته التنافسية، وبناء اقتصاد العلم والابتكار والمعرفة متجدد النمو والاستدامة.

تحقيق هذه الأهداف سوف يتم وفقا لما تضمنته البرامج المعلنة من خلال توفير خمسة من المقومات الأساسية.

أول تلك المقومات العمل على تطوير المناخ الاستثماري، وتهيئة الفرص الاقتصادية الكفيلة بجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتوسيع نطاقها.

ثم تأتي مسألة تنمية تجارة الدولة الخارجية، وزيادة حجم التبادل التجاري مع عدد من الأسواق الاستراتيجية، ورفع قيمة الصادرات بنسبة عشرة في المئة سنويا.

أما المقوم الثالث فيتمثل في تحفيز الاستثمار الوطني "المحلي"، وتنشيط الطلب على منتجات القطاعات المحلية والقطاع الصناعي بشكل خاص من خلال رفع حجم مشتريات القطاع الحكومي من منشآت القطاع الخاص خلال المرحلة المقبلة وبنسبة مؤثرة.

وإلى جانب ذلك، العمل على توفير مقومات اقتصاد الابتكار والعلم والمعرفة، والتوسع في استخدام التطبيقات والتقنيات الرقمية لتعزيز أداء الاقتصاد الإماراتي وتنوعه ونموه، وتوفير تخصيصات مالية ضخمة أيضا لتمويل مشاريع البرمجة والتقنية.

وأخيرا رصد مبلغ خمسة مليارات درهم (نحو 1.36 مليار دولار) من أجل تمويل المشاريع المقدمة من المواطنين الإماراتيين في قطاعات جديدة ومحورية.

الأهداف الاستراتيجية من إطلاق مجموعة من المشاريع الرائدة تتجاوز الدوافع التقليدية والمرحلية، إذ تكمن في رسم الملامح المستقبلية للاقتصاد الإماراتي، وتوسيع طاقته الاستيعابية، وتعزيز قوته التنافسية، وبناء اقتصاد العلم والابتكار والمعرفة متجدد النمو والاستدامة

ومن المسلَّم به أن امتداد تأثير هذه المجموعة من المشاريع العملاقة والمنافع المترتبة عن إنجازها لن يقتصر على نشاطات أو قطاعات محددة فحسب، بل ستترتب عنها مضاعفات إيجابية أفقية قد تشمل محاور الاقتصاد الوطني ونشاطاته كافّة.

كما من المتوقع أن يتجاوز تأثيرها الإيجابي حدود دولة الإمارات، وأن تطال ارتداداتها الإيجابية اقتصاد الأقطار الخليجية والعربية الأُخرى، وأن تسهم في خلق فرص عمل مستدامة للطاقات الشبابية العاطلة.

الرؤية المستقبلية الإماراتية والبرامج المطروحة، بصرف النظر عن نسبة الإنجاز والنجاح، تبقى خططا طموحة وضرورية وصائبة ترسم ملامح مجتمع الغد واقتصاد المستقبل، لذا تستحق الإشادة والتقدير. ويجدر بالخبراء والاقتصاديين دراسة سبل تطويرها والإسهام في إنجاحها.